Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

الأمن الوطني والمعلومات المضلِّلة في عصر مجتمع المنصَّات

National Security and Disinformation in the Digital Age

المخرجات الرئيسة:

- أسهمت الثورةُ الرقميةُ في تسهيل تَلَقِّي المعلومات، في حين أدت إلى انتشار المعلومات المُضَلِّلة، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البيئة الرقمية، ولها تأثيرات كبيرة في الأمن الوطني.
- تُشكِّلُ المعلومات المُضَلِّلة تهديدًا للعديد من الدول، خاصة في ظل هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي، وتَعَدُّد أشكال وأساليب استخدامها في الفضاء الرقمي، بما يتماشى مع مصالح الجهة المُنَفِّذَة.
- تقترحُ الورقةُ توصياتٍ من شأنها المساعدة على التقليل والحد من انتشار المعلومات المُضَلِّلة في الفضاء الإلكتروني للمنطقة العربية، تتضمن رفع الوعي بمخاطر المعلومات المُضَلِّلة، ومعالجة نقص المعلومات، ووضع منظومةٍ لحوكمة السياسات الخاصة بالنشاط على مواقع التواصل الاجتماعي.

المستخلص

أصبحت المعلوماتُ المضَلِّلةُ تفرضُ واقعًا جديدًا معاشًا، فهي منتشرة في كل مكان، ومن الممكن أن يُسهم في نشرها أيُّ شخصٍ يملكُ حسابًا على منصات التواصل الرقمية، وصار من الممكن أن تُحَقِّقَ حملةُ المعلومات المضللة disinformation التأثيرَ المطلوبَ في دولةٍ ما، أو بخصوص قضيةٍ ما، في زمنٍ قصيرٍ يتراوح بين دقائق وربما ساعات.

وتُرَكِّزُ ورقةُ السياساتِ الحالية على تحليلِ الصورِ المتعددةِ للتأثير السلبي لحملات المعلومات المضللة

Abstract

Disinformation has become a “new normal” in our reality. It is pervasive and can be spread by anyone with an account on digital social platforms. Disinformation campaigns can now achieve their intended impact in a matter of minutes to hours, particularly within specific countries or regarding particular issues.

This policy paper examines the various negative impacts of disinformation campaigns on the national security of Arab countries. The practice of conducting

1658-8886© 2024. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.

في الأمن الوطني للدول العربية؛ فعلى الرغم من أن تنفيذ حملاتٍ لنشرِ المعلومات المضللة، أصبح ممارسةً تتنافس عليها العديد من الدول والأطراف الفاعلة في العالم؛ لتحقيق أهدافها الخارجية وتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها خارج حدودها الوطنية، إلا أنَّ هناك صورًا متعددةً للتأثير السلبي للمعلومات المغلوطة في الأمن الوطني للدول، ومن أهمها تَدَنِّي قدرة الحكومة على التخطيط الإستراتيجي وصُنْعِ سياساتٍ عامةٍ فعالةٍ تستند إلى معلومات وبيانات دقيقة data-driven policy making من أجل حَلِّ المشكلات التي يمر بها المجتمع. وأيضًا تَحَوُّل طبيعةِ الجريمةِ وتعدد أشكالها في الفضاء الرقمي، والتلاعب بالرأي العام وتغيير توجهاته، بما يتفق ومصالح الجهة المُنَفِّذة لحملات المعلومات المضللة، وتعميق الاستقطاب المجتمعي وما يصاحبه من انتشار العنف.

كما تُقَدِّمُ هذه الورقةُ عدةَ توصياتٍ مقترحةٍ للدول والحكومات العربية؛ للمساهمة في تطوير جهودها الخاصة بحماية الأمن الوطني من التأثير السلبي لحملات المعلومات المضللة، بالاستفادة من مدخل الشراكة مع المجتمع Whole of Society Approach؛ باعتباره الإطار الناظم لِشَراكةٍ بنَّاءةٍ بين الأجهزة الحكومية والأطراف الأخرى المهمة في دورة حياة حملات المعلومات المضللة.

disinformation campaigns has become a competitive strategy among many nations and influential actors seeking to achieve foreign objectives and expand their influence beyond their borders. However, the repercussions of disinformation on national security are significant. Among the most significant are the reduced ability of governments to engage in strategic planning and make effective public policies to solve societal problems based on accurate information and data (data-driven policy-making), the transformation and diversification of crime in the digital space, manipulation of public opinion and shifting its directions to align with the interests of those executing the disinformation campaigns, and deepening societal polarization, which often leads to increased violence.

This paper also provides several recommendations for Arab countries and governments to help them enhance their efforts in protecting national security from the negative impact of disinformation campaigns. It advocates for a "Whole of Society Approach," which fosters constructive partnerships among government agencies and key stakeholders throughout the lifecycle of disinformation campaigns.

المقدمة

تُعَدُّ أحدُ الآثارِ السلبيةِ للعصرِ الرقميِّ، بما يحويه من تقنيات الذكاء الاصطناعي، هي الإتاحة غير المنظمة لِكَمٍّ هائلٍ من المعلومات والبيانات، التي يَصعُبُ التَّحَقُّقُ من صحتها، وهو ما جعل المعلومات المضللة disinformation تَفْرِضُ واقعًا جديدًا مُعَاشًا، فهي منتشرة في كل مكان، ومن الممكن أن يُسهم في نشرها أَيُّ شخصٍ يملكُ حسابًا على منصات التواصل الرقمية، كما أنه من المحتمل بنسبةٍ عاليةٍ أن يتعرض لها أيُّ شخصٍ، سواء أكان مستخدمًا مباشرًا

للتكنولوجيا الحديثة، أم مستخدمًا غير مباشر، بكل ما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على الأمن الوطني للدول.

ولعل هذا يفسر حِرْصَ الأمين العام للأمم المتحدة على التنبيه إلى أن "نشر الكراهية والأكاذيب عبر الفضاء الرقمي يُسبب خطرًا جسيمًا، ويُؤجِّجُ الصراعَ والموتَ والدمارَ، ويُهددُ الديمقراطيةَ وحقوقَ الإنسانِ، ويضر بالصحة العامة والجهود المناخية" (أخبار الأمم المتحدة، 2023). كما يُوضح تقرير معهد رويترز عن الإعلام الرقمي لعام 2023، أن هناك كثيرًا من مستخدمي الإنترنت، لديهم قلق حول ما إذا كان ما يقرؤونه أو يسمعونه من خلال المنصات الرقمية من أخبارٍ، يحمل معلومات حقيقية أم معلومات مضللة؛ حيث يرى 56% من إجمالي مستخدمي المنصات المشمولين بالتقرير في 46 دولة، أن لديهم قلقًا حول كيفية التمييز بين المعلومات الحقيقية والمعلومات المضللة، وكانت هذه النسبة 54% لعام 2022 (Reuters Institute for the Study of Journalism, 2023).

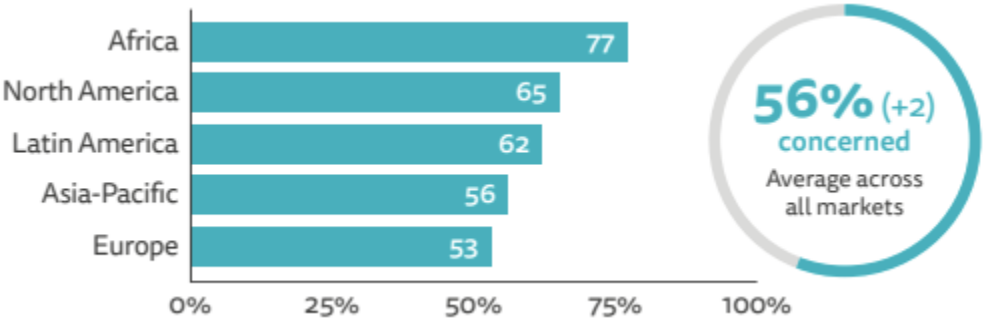

الشكل رقم (1): التوزيع الجغرافي لمستخدمي الإنترنت بشأن القلق من الأخبار المضللة

المصدر: (Reuters Institute for the Study of Journalism, 2023).

وَتُعَدُّ المعلوماتُ المضَلِّلةُ هي جزءٌ من عمليات التأثير influence operations، التي تُستخدم من أيِّ فاعلٍ دوليٍّ international actor لتحقيق غايات محددة، وفي العقود السابقة كان هذا الفاعل هو الدولة المستقلة ذات السيادة، واليوم أصبح هناك أيضًا الشركاتُ الخاصةُ الدوليةُ، وشبكاتُ الجريمةِ المنظمةِ، والكياناتُ الإرهابيةُ والمتطرفةُ، فضلًا عن الأفراد المؤثرين influencers.

ويساعد نموذج ABC، الذي طَوَّرَتْهُ جامعةُ جورج تاون وشركةOpenAI ومرصد ستانفورد للإنترنت، على فهم مكونات حملة المعلومات المضَلِّلَة، فَوَفْقَ

هذا النموذج تتكون هذه الحملات من ثلاثة مكونات، هي: فاعل، ورسالة، وتكتيك أو أسلوب لنشر الرسالة. وتهدف الرسالة إلى تضليل الجمهور المستهدف والتلاعب بتوجهاته وتصوراته وتغيير سلوكه، وقد تكون الرسالةُ نصيةً أو صورةً أو فيديو أو جميعها، وقد تأخذ المعلوماتُ المضَلِّلَةُ أشكالًا عِدَّة منها: الأخبار الكاذبة fake news أو المحتوى المضلل misleading content أو السياق الخاطئ false context، ويتم تصنيع هذه الرسائل بالاعتماد على عنصرٍ بشريٍّ، يمتلك القدرة على توظيف مداخل نفسية واجتماعية وسياسية وثقافية في صياغة الرسالة على نَحْوٍ يُحْدِثُ التأثيرَ المطلوبَ في الفئات المستهدفة.

وَتُعَدُّ الإشكاليةُ التي تواجهها العديدُ من الدول والحكومات، هي كيفية التعامل مع حملات المعلومات المضَلِّلَة التي تستهدفها، واحتواء تأثيراتها السلبية في أمنها الوطني، في ظل عدم امتلاكها منفردةً القدرة على إحباط تلك الحملات أو احتواء تأثيرها السلبي، نتيجة تزايد أدوار الشركات الخاصة الدولية وغيرها من الفاعلين الدوليين من غير الدول، ولا سيما مع تنامي تنفيذ هذه الحملات من خلال منصات التواصل الرقمية العامة، مثل: فيسبوك وإنستجرام وتيك توك وسناب شات، وألعاب الفيديو الرقمية، وتطبيقات المراسلة الخاصة، مثل: واتساب، وتليجرام، ومنصات بودكاست، وكلوب هاوس، فضلًا عن أنها أصبحت

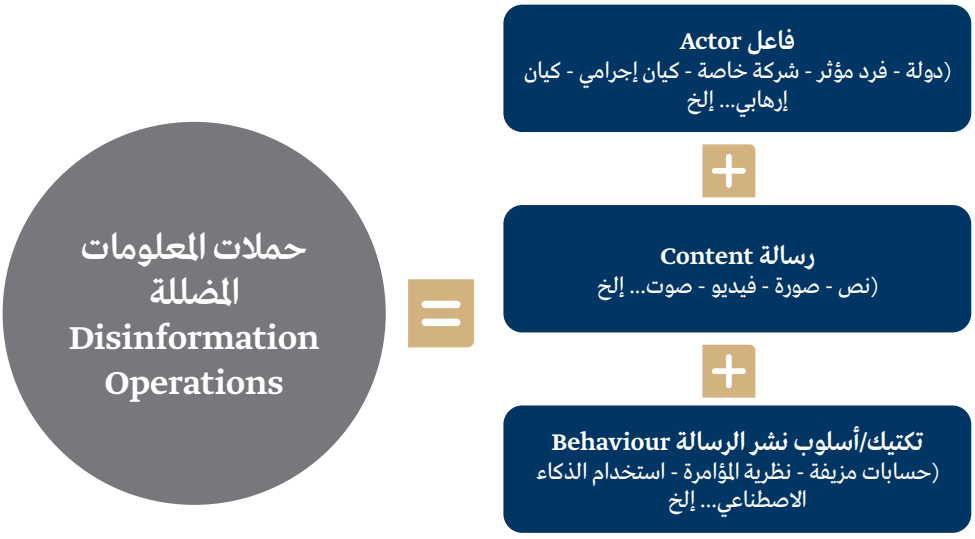

الشكل رقم (2): التوزيع نموذج ABC الخاص بتحليل المعلومات المضَلِّلَة

المصدر: (Ragab, 2023).

تجد طريقها إلى وسائل الإعلام التقليدية، مثل: القنوات الفضائية والصحف والمجلات. كما أنه في حالات كثيرة يتم توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي على نحوٍ يرفع من مستوى صعوبة تَتَبُّعِ دورة حياة المعلومات المضَلِّلَة، كذا صعوبة اكتشاف أن هناك معلومةً مضللةً أصلًا يتم تداولها رقميًّا. ونتيجة لكل ذلك، أصبح خلال القرن الحالي، كما تفيد بذلك الخبرة العملية، من الممكن أن تُحَقِّقَ حملةُ المعلوماتُ المضَلِّلَةُ التأثيرَ المطلوبَ في دولةٍ ما، أو بخصوص قضيةٍ ما، في زمن قصير يتراوح بين دقائق وربما ساعات (Ragab, 2023)، في حين كانت دورة حياة المعلومات المضَلِّلَة في القرن الماضي، بدءًا من مرحلة صناعتها حتى مرحلة تحقيقها التأثير المطلوب، تستغرق فترةً تتراوح بين 4 سنوات وثلاثين عامًا (Bateman et al., 2021).

في هذا السياق، تهدفُ ورقة السياسات الحالية إلى تحليل الصور المتعددة للتأثير السلبي لحملات المعلومات المضللة في الأمن الوطني للدول العربية، كما تتضمن عددًا من التوصيات المقترحة للأجهزة الحكومية؛ للمساهمة في تطوير جهودها الخاصة بحماية الأمن الوطني من التأثير السلبي لحملات المعلومات المضَلِّلَة، وذلك بالاستفادة من مدخل الشراكة مع المجتمع Whole of Society Approach؛ باعتباره الإطار الناظم لشراكةٍ بناءةٍ بين الأجهزة الحكومية والأطراف الأخرى المهمة في دورة حياة حملات المعلومات المضَلِّلَة.

أولًا - تأثير المعلومات المضَلِّلَة في الأمن الوطني للدول:

من المهم في البداية، التأكيد على أنَّ هناك تصوراتٍ متعددةً حول كيفية تقدير تأثير المعلومات المضَلِّلَة في الأمن الوطني للدول، لا سيما أنها أحد مكونات عمليات التأثير influence operations، التي تساعد الدول على تحقيق أهدافها الخارجية، وتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها خارج حدودها الوطنية.

وتشير الممارسة العملية إلى أن تنفيذ حملاتٍ لنشر هذا النوع من المعلومات، باتت ممارسةً تتنافس عليها العديد من الدول والأطراف الفاعلة في العالم لأسباب مختلفة، فعلى سبيل المثال منذ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا فبراير 2022، يسود في دول حلف الناتو والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تصورٌ بأن هذه الحملات هي إحدى أدوات الحرب الهجينة التي تنفذها روسيا ضدها. بينما تتعامل معها روسيا على أنها إحدى وسائل الدبلوماسية الحديثة، التي تساعدها على تحقيق غاياتها القومية. كما أن الصين والعديد من القوى الإقليمية تنظر إلى امتلاك القدرة على تنفيذ هذا النوع من الحملات؛ باعتبارها أحد مكونات القوة الشاملة للدولة (Ragab, 2023; van der Meer & Hameleers, 2024).

وتَعَدُّدُ هذه التصورات موجودٌ على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن ناحية يتعامل معها الجمهور العام على أنها "التريند" أو "الهاشتاج" الأكثر تعبيرًا عن اهتمامات مستخدمي المنصات الرقمية

* يشير اللون الأزرق الغامق إلى الدول التي رصد التقرير تعرضها لحملات المعلومات المضللة.

الشكل رقم (3): الدول المستهدَفة من حملات المعلومات المضَلِّلَة خلال عام 2020*

المصدر: (Bradshaw et al., 2021).

على تنوعها. ومن ناحية أخرى، أصبح تصميم هذه الحملات وتنفيذها مجالُ عملٍ للعديد من الشركات الخاصة، التي تقدمها كخدمةٍ لتحسين الصورة re-branding ، وإعادة بناء الصور الذهنية للدول والمنظمات الدولية. ويشير تقرير معهد أكسفورد إلى أنه تم رصد حملات المعلومات المضَلِّلَة خلال عام 2020 في 81 دولة، كما هو موضح في الشكل رقم (3) من بينها عددٌ من الدول العربية، في حين كان عدد تلك الدول في عام 2019 هو 70 دولة، ومن بين الـ 81 كان هناك 76 دولة، تُنَفِّذ حملات معلومات مضللة كجزءٍ من إستراتيجيات التواصل السياسي الخاصة بها، و48 دولة تعتمد على شركات خاصة في تصميم وتنفيذ تلك الحملات التي أُنْفِقَ عليها تقريبًا 60 مليون دولار (Bradshaw et al., 2021).

ومن المهم، توضيح أن تَعَدُّدَ هذهِ التصورات لا يُقَلِّل من قدرةِ حملاتِ المعلومات المغلوطة على التأثير بشكل سلبي في الأمن الوطني للدول، ولكنه يُسهم في تحديد مستوى وعي مؤسسات صنع القرار ومستخدمي الإنترنت بذلك التأثير السلبي. وبعبارة أخرى، لا يرتبط مستوى التأثير السلبي، الذي يمكن أن تتسبب فيه حملات المعلومات المضَلِّلَة على تنوعها في الأمن الوطني لأي دولة، بعددِ ما تتعرض له من حملات المعلومات المضَلِّلَة فقط، ولكن أيضًا وهذا هو الأهم، يرتبط بوعي مؤسسات صنع القرار والمستخدمين لمنصات التواصل

الرقمية للمخاطر الناتجة عن التفاعل الإيجابي مع المعلومات المضَلِّلَة. فالقاعدة العامة لقياس نجاحِ أيِّ حملةِ معلومات مضللة هو تفاعل الفئة المستهدفة بشكل إيجابي مع المعلومات المضَلِّلَة، التي يتم نشرها وتَغَيُّر توجهاتِ تلك الفئة وتصوراتها وسلوكها.

وفي هذا الصدد، يشير استطلاعُ رأيٍ، نَفَّذَهُ معهدُ أكسفورد في عدد 142 دولة في عام 2021، إلى اختلاف مستوى وعي مستخدمي الإنترنت بهذه المخاطر من دولة لأخرى؛ حيث إن 58.5% لديهم قلق حيال المخاطر المرتبطة بانتشار المعلومات المضَلِّلَة، خاصة مَنْ

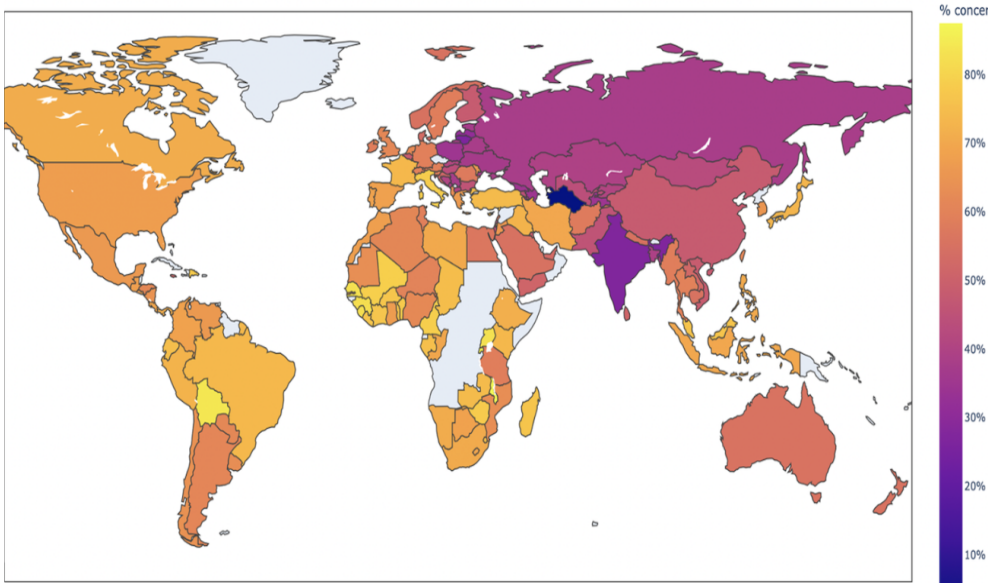

الشكل رقم (4): اختلاف مستوى وعي مستخدمي الإنترنت حول العالم بمخاطر المعلومات المضَلِّلَة

المصدر: (Knuutila et al., 2022).

هم في الفئة العمرية بين 15 و29 عامًا، في حين يرى 40% أنها لا تحمل مخاطر، و1.5% ليس لهم موقف محدد (Knuutila et al., 2022). وكما يتضح من الشكل رقم (4) هناك دول في شرق أوروبا وشمال آسيا وجنوبها، تقل فيها نسبة مَنْ يدركون مخاطر المعلومات المضَلِّلَة عن المتوسط العالمي.

ويمكن تحليل التأثير السلبي للمعلومات المضَلِّلَة في المجالات المتعددة للأمن الوطني للدول، بما في ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والعسكرية/الأمنية على النحو الآتي:

1- تدني قدرة الحكومة على التخطيط الإستراتيجي وصنع سياسات عامة فعالة، تستند إلى

معلومات وبيانات دقيقةdata-driven policy making ، من أجل حل المشكلات التي يمر بها المجتمع، وتتضح مخاطر هذا الوضع في أوقات الأزمات والأحداث المفاجئة، التي قد تمر بها الدولة لأسباب داخلية أو خارجية.

فبسبب تنامي تأثير المعلومات المضَلِّلَة خلال الفترة الحالية، هناك اعتقاد بعدم وجود معلومة دقيقة ومؤكدة تخص أي قضية يهتم بها صانع القرار، سواء تعلق الأمر بقضية تدفقات اللاجئين من مناطق الصراع أو انتشار الأفكار الهدامة، مثل: الفكر المتطرف والإرهاب على منصات التواصل الاجتماعي وغيرها. ونتيجة لذلك، فإنه في معظم الحالات تتجه الجهات المعنية بصنع السياسات إلى الاعتماد بشكل كبير على الآراء الشخصية للعاملين فيها، وما لديهم من صورة نمطية stereo types عن القضية وأسبابها وسبل علاجها، والاعتماد على المصادر التقليدية للحصول على المعلومات مع إعطاء وزنٍ متدنٍ لأهمية المصادر غير التقليدية للمعلومات والبيانات عن تطور القضية محل الاهتمام في المجتمع، التي أصبح من أهمها تفاعلات المواطنين على منصات التواصل الاجتماعي مع أبعاد القضية محل الاهتمام، وذلك بسبب وجود اعتقاد بأن تلك التفاعلات في مجملها ناتجة عن حملات معلومات مغلوطة، تنفذها جهةٌ ما، ولا توفر معلومات يمكن الاستفادة منها في صنع السياسات.

والمحصلة النهائية في هذه الحالة، إما تَبَنِّي سياسات غير متسقة مع الواقع، الذي يعيشه الناس في المجتمع وعدم معالجتها للمشاكل التي يواجهونها بفعالية وكفاءة، أو أن تكون السياسات في محتواها تكرارًا لِمَا نُفِّذَ في سنوات سابقة، دون أن يتم تحديثها بما يتلاءم مع الواقع الجديد الذي يعيشه المواطنون، وفي كلتا الحالتين تتسع الفجوة بين السياسات، التي يتم تنفيذها، وبين الواقع الذي يعيشه المواطنون، ويتم تغذية حالة عدم الرضا عن الأداء الحكومي وتراجع شرعية الحكومة.

2- تَغَيُّرُ طبيعةِ الجريمةِ وتَعَدُّدُ أشكالِها في الفضاء الرقمي؛ حيث قد ينتج عن انتشار المعلومات المضَلِّلَة تورطُ الشخص المستهدف في أعمالٍ يعاقب عليها القانون الوطني، مثل: جريمة غسل الأموال أو جريمة الاتجار في البشر، أو قد يصبح ضحيةً لعملية نصب إلكتروني وغيرها، كما حدث في عملية النصب الشهيرة في مصر، التي راح ضحيتها حوالي 600 ألف شخص، تعرضوا لعملية نصبٍ عن طريق منصة هوج بول hoggpool المتخصصة في تعدين العملات المشفرة؛ حيث قام القائمون على المنصة بنشر معلومات مضللة خاصة بإمكانية التربح السريع والفوري من خلال الاستثمار في شراء آلات التعدين، وهو ما جذب عددًا كبيرًا من الراغبين في هذا النوع من الاستثمار، ونجحت المنصة في جمع حوالي 7 مليارات جنيه مصري (قناة العربية، 2023؛ جريدة المصري اليوم، 2023).

3- التلاعب بالرأي العام وتغيير توجهاته، بما يتفق ومصالح الجهة المنفِّذة لحملات المعلومات المضَلِّلَة،

فَمَنْ يقوم بنشر المعلومات المضَلِّلَة يهدف إلى تغيير التصورات والتوجهات لدى الجمهور المستهدف، وقد تتم ترجمة هذه التوجهات إلى سلوكٍ معلنٍ، يَجِدُ صَدَاه في مجالاتٍ عدةٍ، على نحوٍ يكشف عن تناقض بين سياسات الدولة وسلوكِ مختلفِ فئاتِ المجتمعِ من أفرادٍ وقطاعٍ خاصٍّ ومؤسساتٍ بحثيةٍ وجامعاتٍ ومجتمعٍ مدنيٍّ.

فعلى سبيل المثال، قد تَتَبَنَّى الدولةُ سياسةَ تشجع المواطنين على الاستثمار في البورصة الوطنية، وتُقَدِّمُ عدة حوافز وتسهيلات في هذا الصدد، ولكن نتيجة لوجود حملة معلومات مضللة تنفذها جهةٌ ما، تحذر المواطنين من الاستثمار في البورصة، وتحثهم في المقابل على الاستثمار في تجارة العملات الأجنبية؛ فتنتشر بين المواطنين حالةٌ من عدم الثقة في البورصة، ويعزفون عن الاستثمار فيها، وقد يقتنع البعضُ منهم بخوضِ تجربة الاتجار في العملات الأجنبية، وينتج عن ذلك تضخم حجم السوق الموازية للعملات الأجنبية، بكل ما يحمله ذلك من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي للدولة وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي.

ويتضح هذا التأثير السلبي للمعلومات المضَلِّلَة في المجتمعات، التي يرتفع فيها معدل تَجَنُّب قراءة الأخبار من المؤسسات الإخبارية الموثوقة، والتي تعد

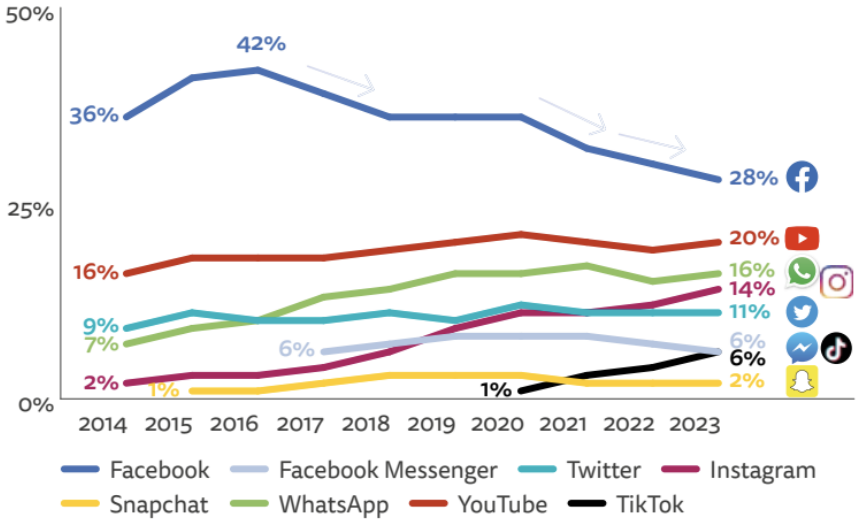

Q12B. Which, if any, of the following have you used for news in the last week? *Base: Total sample in each country-year in UK, USA, Germany, France, Spain, Italy, Ireland, Denmark, Finland, Japan, Australia, Brazil, and Ireland ≈ 2000. Note: No data from Australia or Ireland in 2014.*

الشكل رقم (5): متوسط نسبة مستخدمي المنصات الرقمية للحصول على الأخبار في عينة من الدول خلال الفترة (2014-2023)

المصدر: (Reuters Institute for the Study of Journalism, 2023).

أداةً مهمةً للوعي بالشأن العام؛ حيث يشير تقرير معهد رويترز للإعلام، السابق ذكره، إلى تدني معدل الثقة في الأخبار؛ إذ رصد التقرير أنه في المتوسط من بين كل عشرة في العينة التي يشملها، هناك ستة أشخاص لا يثقون في الأخبار. كما يوضح التقرير أن نسبة مَنْ يتجنبون قراءة الأخبار بلغت 36%، ونسبة مَنْ يهتمون بقراءة الأخبار هي 48%، وهي أقل من النسبة التي رصدها التقرير في نسخته الخاصة بعام 2017، والتي بلغت 63% (Reuters Institute for the Study of Journalism, 2023).

ويُعَدُّ جيلُ الشبابِ هو الأقل ثقة في المؤسسات الإخبارية العامة، مثل: "بي بي سي" وغيرها كمصدر للأخبار، وفي المقابل يرتفع استهلاكهم للأخبار المصورة على منصة "تيك توك"، ووفق تقرير معهد رويترز خلال عام 2023، بلغ متوسط نسبة الشباب، الذين يعتمدون على منصة "تيك توك" للاطلاع على الأخبار المصورة 20%، ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة في الدول الآسيوية والإفريقية وفي أمريكا اللاتينية، في حين ارتفع متوسط النسبة خلال عام 2024 لنفس الفئة من الشباب إلى 23% ، وكما هو موضح في الشكل

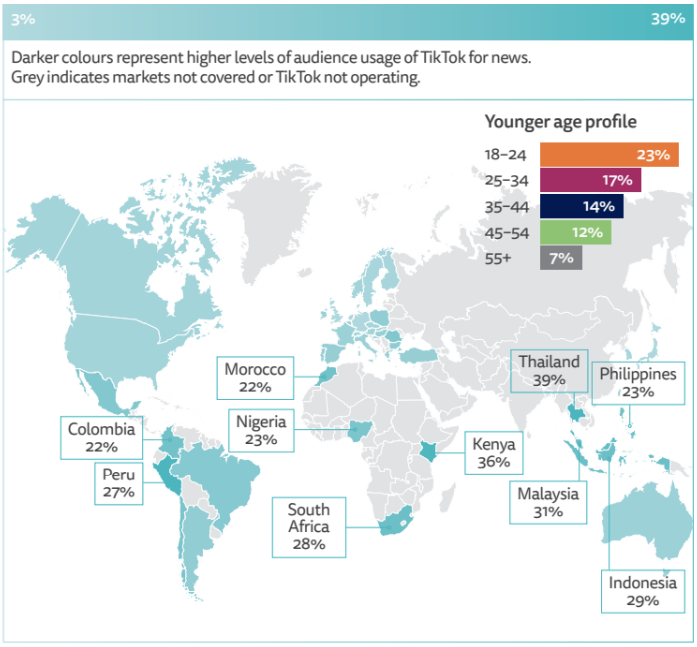

Q12B. Which, if any, of the following have you used for news in the last week? *Base: Total sample in each market ≈ 2000. Note: TikTok has been banned in India and does not operate in Hong Kong.*

الشكل رقم (6): متوسط نسبة مستخدمي منصة "تيك توك" للحصول على الأخبار

المصدر: (Reuters Institute for the Study of Journalism, 2023).

رقم (6) ترتفع هذه النسبة في بعض الدول؛ لتتخطى المتوسط المذكور (Reuters Institute for the Study of Journalism, 2023).

4- **تعميق الاستقطاب المجتمعي وما يصاحبه من انتشار العنف؛** حيث تسهم المعلوماتُ المَضَلِّلَةُ المنتشرةُ على المنصات الرقمية في تعميق الانقسامات داخل المجتمع؛ لأسبابٍ خاصةٍ بالجنس، أو لاعتباراتٍ سياسيةٍ، أو إثنيةٍ، أو اقتصاديةٍ، أو تقوم بِخَلْقِها إذا لم تكن موجودةً أصلًا، وهذه الانقسامات مع أنها تؤدي إلى تآكل الهُوِيَّةِ الوطنيةِ التي تُعَدُّ جوهرَ الأمنِ المجتمعيِّ لأي دولة (أبو الدوح، 2022)، إلا أنَّ صُنَّاعَ القرارِ عادةً ما يقعون في فَخِّ سوءِ تقديرِ أهميةِ هذه الانقسامات وتأثيراتها في الأمن الوطني.

وتعاني دولٌ عدةٌ في العالم من هذا التأثير السلبي للمعلومات المَضَلِّلَة، ويتركز في بعض الحالات على نشر خطاب الكراهية، الذي يستهدف النساء، ويحث على ممارسة العنف ضدهن بمبررات ثقافية أو دينية، وذلك بهدف تحجيم مشاركتهن في المجال العام، وتهميش دورهن في المجتمع، بكل ما يحمله ذلك من خسائر اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية ومجتمعية (وزارة الخارجية الأمريكية، 2023).

وقد شهدت حالاتٌ أخرى تطورَ هذا التأثير إلى عنفٍ خَلَّفَ ضحايا، وهو ما يُجَرِّمُهُ القانونُ الوطنيُّ. فعلى سبيل المثال كانت المعلومات المَضَلِّلَة المتداولة على تطبيق الواتساب، سببًا في أعمال عنف سياسي وطائفي في قرية كانبور في الهند في يونيو 2022، ونتج عنها إصابة 30 شخصًا؛ منهم 10 من رجال الشرطة واحتجاز ألف آخرين، وانتشرت هذه المعلومات من خلال 141 مجموعة يديرها المتهم الرئيس في القضية (Naqvi, 2022).

ثانيًا - سياسات متطورة للتعامل مع المعلومات المضللة

نظرًا لكون المعلومات المَضَلِّلَة هي الواقع الجديد المعاش، الذي فرضته المنصات الرقمية، فإن محاولة القضاء عليها بشكل كامل؛ بحيث تكون الدولة أو المجتمع خاليًا بنسبة 100% من المعلومات المَضَلِّلَة، هو هدف يَصْعُبُ تحقيقُهُ إن لم يكن مستحيلًا؛ ولذا فإن السياسات التي يمكن تطويرها من أجل التعامل مع المعلومات المغلوطة، من المهم أن تستهدف احتواء التأثير السلبي لها في الأمن الوطني بمختلف مجالاته وأبعاده.

وينبغي أن تتم صياغة هذه السياسات في إطار أربعة محددات رئيسة، هي:

1- مع أن الدول والحكومات هي صاحبة المسؤولية الأصلية في حماية الأمن الوطني من التأثير السلبي لحملات المعلومات المَضَلِّلَة، إلا أنها لا تمتلك منفردةً القدرة على التأثير في أيٍّ من العناصر الثلاثة المكونة لتلك الحملات والسابق ذكرها،

التي تشمل الفاعل أو الرسالة أو تكتيك نشرها، أو القدرة على إحباط تلك الحملات أو احتواء تأثيرها السلبي. فهناك أطراف أخرى تمتلك قدرات مهمة في هذا الصدد، مثل: الشركات الخاصة الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا، والمالكة لمنصات التواصل الاجتماعي على تنوعها، والتي تعد الناقل الرئيس للمعلومات المَضَلِّلَة خلال المرحلة الحالية، فضلًا عن المؤثر الفرد influencer، الذي قد يسهم منفردًا بوعيٍ أو دون وعيٍ في نقل معلومة مضللة لعددٍ كبيرٍ من متابعيه، وذلك إلى جانب المؤسسات البحثية والجامعات والمؤسسات الإعلامية والإخبارية والمجتمع المدني.

2- البيئة التي تنتشر فيها المعلومات المغلوطة عالية الديناميكية على نحوٍ نتج عنه تطورٌ كبيرٌ في العناصر الثلاثة المكونة لحملات المعلومات المَضَلِّلَة، خاصة فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهو ما سيجعل عمليةَ اكتشافِ هذه الحملات عمليةً معقدةً.

3- تجنب التركيز على حصرِ عددِ المعلومات المَضَلِّلَة المنتشرة على إحدى منصات التواصل الاجتماعي العامة وتطبيقات المراسلة الخاصة، أو الرد على تلك المعلومات المغلوطة.

4- أن تكون الأولوية لصانع القرار، هي: أولًا، معالجة مشكلة عدم إتاحة معلومات حقيقية عن أيِّ تطورٍ في الدولة، فهذه المشكلة تتسبب في مشكلة أخرى، وهي إنشاء بيئةٍ خصبةٍ لانتشار المعلومات المَضَلِّلَة.

وثانيًا، تقدير ورصد وتَوَقُّع مُسْبَق لحجم التأثير، الذي يمكن أن تنتجه أي معلومات مضللة يتفاعل الجمهور معها.

وتتطلب صياغةُ سياساتٍ فعالةٍ للحكومات العربية في إطار هذه المحددات الأربعة السابقة؛ بحيث تهدف إلى احتواء التأثير السلبي للمعلومات المَضَلِّلَة، ضرورة تَبَنِّي تَوَجُّهٍ إستراتيجيٍّ من جانب الحكومات، يرتكن إلى مدخل WOS Whole of Society Ap-proach؛ باعتباره الإطار الناظم لِشَراكةٍ بَنَّاءَةٍ بينها وبين الأطراف الأخرى المهمة في دورة حياة حملات المعلومات المَضَلِّلَة السابق توضيحها.

ثالثًا - التوصيات

اتساقًا مع تَبَنِّي هذا التَّوَجُّهِ الإستراتيجيِّ تقترح الورقة التوصيات الآتية:

1- العمل على رفع الوعي بمخاطر المعلومات المَضَلِّلَة في الجهات المَعْنِيَّة بصناعة السياسات الخاصة بحماية الأمن الوطني بمختلف مجالاته وأبعاده، ومن المهم أن يشمل ذلك الجهات التي تصنع السياسات على المستوى الإستراتيجي والتنفيذي، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الخطوات الآتية:

- تنفيذ برامج مشتركة مع شركات التكنولوجيا المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي (مثل: ميتا وجوجل وغيرها)؛ بهدف بناء قدرات صانعي السياسات في الجهات المعنية بحماية الأمن الوطني، فيما يتصل باستخدام ما طورته تلك

الشركات من أدواتٍ تقنيةٍ؛ لاكتشاف حملات المعلومات المضَلِّلَة واحتواء تأثيرها. ويمكن هنا الاسترشاد بكيفية تعاون وزارة الداخلية الهندية مع شركة واتساب WhatsApp في عام 2018، من أجل تدريب ضباط الشرطة في مختلف الولايات الهندية على استخدام الأدوات الخاصة بالواتساب؛ لاكتشاف وتَتَبُّعِ المعلومات المغلوطة، وتحديد الأطراف الناشرة لها.

- استحداث متطلب وظيفي جديد للعمل في الجهات المعنية والترقية فيها، يكون على هيئة امتحان لمستوى الوعي بمخاطر المعلومات المضَلِّلَة والقدرة على اكتشافهاawareness of disinformation risks seal ، ويتم تحديث اجتياز هذا الامتحان كل ثلاثة أشهر. ويمكن هنا الاسترشاد بخبرة وزارة الدفاع الأمريكية الخاصة بإلزام العاملين فيها باجتياز امتحانٍ يتعلق بالأمن السيبراني، ويُحدَّث هذا الامتحان ويُعقد بشكل دوري.
- تنفيذ قياس دوري للتصورات السائدة لدى المواطنين حول المخاطر الناتجة عن المعلومات المغلوطة، خاصة بين مستخدمي المنصات الرقمية العامة والخاصة، والاستفادة من نتائج هذا القياس في تحديد نوعية التدخلات والسياسات، التي يمكن تنفيذها للتعامل مع تأثيرِ أيٍّ من حملات المعلومات المغلوطة، التي تتعرض لها الدولة والمجتمع، وبما يتلاءم مع توجهات الناس وثقافتهم وتفضيلاتهم.

2- الاهتمام بمعالجة نقص المعلومات، الذي يعد من الأسباب الرئيسة، التي تخلق بيئةً خصبةً لتنامي انتشار المعلومات المضَلِّلَة، وتزيد من جاذبيتها وتأثيرها، ويشمل ذلك الآتي:

- الإتاحة المستمرة والمنتظمة للمعلومات حول مختلف الأحداث، خاصة في وقت الأزمات الكبرى والمشاكل الوطنية، من خلال التحديث المستمر للمواقع الحكومية الرسمية (gov).
- إنشاء صفحات رسمية للجهات الحكومية على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، خاصة تيك توك وتليجرام وواتساب، وثريدز الذي أنشأته مؤخرًا شركة ميتا.
- التوسع في دعم المؤسسات الإعلامية والإخبارية الوطنية العامة أو الخاصة فنيًّا وماليًّا وسياسيًّا؛ حتى تكون قادرةً على مواكبة التحول الحادث في الإعلام الرقمي، وتوسيع نطاق تأثيرها، وزيادة ثقة مستخدمي المنصات فيما تنشره من أخبار.

3- وضع منظومة لحوكمة السياسات الخاصة بالنشاط على منصات التواصل الاجتماعي، على نَحْوٍ يُحقِّقُ التوازنَ بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال ما يأتي:

- استحداث جهةٍ مَعْنِيَّةٍ بتسجيل المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي influencers،

ومنحهم رخصةً بممارسة نشاطهم الرقمي بعد اجتيازهم برنامجًا تدريبيًّا متخصصًا في التعامل مع المعلومات المضَلِّلَة، ويُنَفَّذُ بالشراكة مع الشركات المالكة للمنصات الرقمية.

- تشجيع مستخدمي المنصات، خاصة الإعلاميين والصحفيين والمؤثرين، على إطلاق مشاريع ريادة أعمال متخصصة في التحقق من المعلومات المنشورة رقميًّا fact checking، من خلال حزمةٍ من الحوافز مماثلةٍ لتلك التي تُقَدَّم لريادة الأعمال في مجال التصنيع والتكنولوجيا وغيرها.
- استحداث الجهاتِ الحكوميةِ والقطاع الخاص سياساتٍ، تُنَظِّمُ استخدامَ العاملين فيها لمنصات التواصل الاجتماعي، وتتضمن مكونًا خاصًّا بالتوعية بالمعلومات المضَلِّلَة وكيفية التعامل معها، مع متابعة دورية لمستوى الالتزام بهذه السياسات.

4- تنفيذ برامج تستهدف خلق معارف جديدة لدى فئات المجتمع، حول ماهية المعلومات المضَلِّلَة والمخاطر الناتجة عن انتشارها أو المشاركة في نشرها، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال ما يأتي:

- تحديث المناهج التعليمية والتدريبية في مدارس ما قبل التعليم الجامعي وخلال المرحلة الجامعية، بمحتوى تعليمي ذي صلة بالمعلومات المضَلِّلَة، وهو ما يعرف حاليًّا في العديد من الدول باسم (fact check awareness) وتطوير هذا المحتوى كل عام؛ ليواكب التغير الحادث في البيئة الرقمية لانتشار المعلومات المضَلِّلَة.
- إنشاء تحالف من الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الإعلامية وشركات التكنولوجيا المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي، يكون من بين مَهَامِّهِ التَّحَقُّقُ من المعلومات المضَلِّلَة على منصات التواصل الاجتماعي، ونشر نتائج هذا التحقق على الصفحات الرسمية الخاصة به على تلك المنصات.
- تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات العربية على التوسع في دراسة وتحليل المعلومات المغلوطة، ونشر نتائج تلك الدراسات على مواقعها الرسمية على الإنترنت.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو دوح، خالد (2022). الأمن المجتمعي. مفاهيم أمنية، مركز البحوث الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- أخبار الأمم المتحدة (12 يونيو 2023). الأمين العام يحذر من دور الذكاء الاصطناعي في نشر المعلومات المضَلِّلَة والكراهية. متوافر على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2023/06/1120992

- جريدة المصري اليوم (5 مارس 2023). أول قرار من النيابة بشأن واقعة نصب «هوج بول». متوافر على الرابط التالي: https://www.almasryaly-oum.com/news/details/2834088
- قناة العربية (17 مارس 2023(. تفاصيل مثيرة بقضية "هوج بول" إحدى أكبر عمليات النصب في تاريخ مصر. متوافر على الرابط التالي: https:// www.youtube.com/watch?v=Otc-q_586oc
- وزارة الخارجية الأمريكية (مارس 2023). المعلومات المضَلِّلة القائمة على النوع الاجتماعي: الأساليب والموضوعات والاتجاهات التي تتبناها الجهات الفاعلة الأجنبية الخبيثة. متوافر على الرابط التالي: المعلومات المضَلِّلة القائمة على النوع الاجتماعي: الأساليب والموضوعات والاتجاهات التي تتبناها الجهات الفاعلة الأجنبية الخبيثة - United States Department of State

المراجع الأجنبية:

- Bateman, J., Hickok, E., Courchesne, L., Thange, I. & Shapiro, J. (2021). Measuring the Effects of Influence Operations: Key Findings and Gaps from Empirical Research. Carnegie Endowment. Available at: https://carnegieendowment.org/research/2021/06/measuring-the-effects-of-influence-operations-key-findings-and-gaps-from-empirical-research?lang=en&center=europe#effects/?lang=en&center=europe
- Bradshaw, S., Bailey, H. & Howard, P. (2021). Industrialized Disinformation: 2020 Global Inventory of Organized Social Media Manipulation. Oxford Internet Institute.
- Reuters Institute for the Study of Journalism (2023). Digital News Report 2023.
- Ragab, E. (2023). Disinformation Operations in the Age of AI. Brief to 2023 NESA-AFRICOM Changing Nature of Security, Capacity, and Institutions Workshop. NESA Center at the National Defense University -Washington D.C. Available at: https://nesa-center.org/2023-nesa-africom-changing-nature-of-security-capacity-and-institutions-workshop/
- Van der Meer, T. & Hameleers, M. (May 2024). Misinformation perceived as a bigger informational threat than negativity: A cross-country survey on challenges of the news environment. Har-

- Naqvi, H. (June 2022). Kanpur violence: Police zero in on WhatsApp chats in clash probe. Hindus Times. Available at: https://www.hindustantimes.com/india-news/police-zero-in-on-whatsapp-chats-in-clash-probe-101654538879814.html

vard Kennedy School Misinformation Review. Volume 5, Issue 3.

- Knuutila, A. Neudert, N. Howard, P. (April 2022). Who is afraid of fake news? Modeling risk perceptions of misinformation in 142 countries. Harvard Kennedy School Misinformation Review. Volume 3, Issue 3.

Received 15 Jul. 2024; Accepted 28 Aug. 2024; Available online 02 Oct. 2024

إيمان رجب
مركز الخبرة الإقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة،
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Eman Ragab
The Regional Expertise Center for Combating Drugs and Crime, Naif Arab University for Security Sciences

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، المعلومات المضللة، الأمن الوطني، مدخل الشراكة مع المجتمع

Keywords: security studies, disinformation, national security, whole-of-society approach.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Eman Ragab
Email: eman.ragab@feps.edu.eg
doi: 10.26735/OSZQ8335